توزيع النفقات على أبواب الموازنة المختلفة يحافظ على شكله التقليدي

«الشال»: الحكومة تفتقر للإبداع في وضع تصور متوسط الأجل لإطفاء حريق المالية العامة

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن الإعلام المحلي نشر تقدير وزارة المالية للنفقات والإيرادات العامة لمسودة موازنة السنة المالية 2022/2021، وتشير الأرقام المنشورة إلى حجم للنفقات العامة بنحو 23.048 مليار دينار كويتي، وإلى تقدير حجم الإيرادات العامة بنحو 10.929 مليار دينار كويتي، من ضمنها نحو 9.127 مليار دينار كويتي إيرادات نفطية أو ما نسبته نحو 83.5 % من جملة الإيرادات المقدرة. وقدرت الوزارة سعراً لبرميل النفط الكويتي بحدود 45 دولار أمريكي أو أعلى بنحو 50 % عن تقديرات شهر أغسطس 2020، ورغم ذلك، بلغ حجم عجز الموازنة المحتمل نحو 12.119 مليار دينار كويتي أو نحو 32 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020. وارتفاع النفقات العامة المقدرة من 21.555 مليار دينار كويتي للسنة المالية الحالية إلى أكثر قليلاً من 23 مليار دينار كويتي، يعني نمو النفقات العامة بنحو 6.9 %، وهو إتجاه مناقض ومسار معاكس لسياسات الإصلاح المالي الموعودة.

وتوزيع النفقات العامة على أبواب الموازنة المختلفة هو نفس التوزيع التقليدي، أو نحو 85 % ضمنها إنفاق جاري، والـ 15 % الأخرى والتي سميت بالإنفاق الرأسمالي، والأخيرة لا تعريف لها ولا علاقة تربطها بالأهداف المعلنة للتنمية، ولا بعدد فرص العمل المستدامة المواطنة التي يمكن أن تخلقها. وبينما القلق يشمل معظم المراقبين لسياسة الحكومة المالية، سواء في الداخل أو الخارج، إن من زاوية عجزها عن مواجهة أزمة السيولة، أو من زاوية إفتقارها للإبداع في وضع تصور متوسط الأجل لإطفاء حريق المالية العامة، إلا أن كل ما فعلته هو تبني نفس سياسات زمن رواج أسعار النفط. الفارق، أن ذلك لم يكن خيار، فالكل بات يعرف أنها تتحايل للسحب المباشر أو غير المباشر من إحتياطي الأجيال القادمة، ويعرف أن كل همهما شراء بضعة شهور وربما سنة لعل ذلك يمنحها بعض الإستمرار. ونحن نعتقد إجتهاداً، بأن ما شجعها على الإستمرار في شراء وقت خطر، هو إحتمال بأن سنة 2020 كانت سنة جيدة، حققت في إستثمارات إحتياطي الأجيال القادمة عائداً مرتفعاً بسبب رواج أسعار الأصول كما ورد في إشارة لوزير المالية، ولكنه رواج غير مستدام وهو مجرد نتيجة للسياسات النقدية بالغة التوسع وعمليات التيسير الكمي. ويبدو أن الحكومة فضلت أن ترهن مستقبل البلد للمخاطر وتقويض إحتمال الاستدامة بتقديم هدف قصير جداً يتعلق بالمناورات السياسية في ظل أجواء إحتقان سياسي داخلي، ولكن تكلفته على المدى المتوسط لن تكون محتملة.

ونظل نأمل بأن السبب في إستعجال الحكومة في الإعلان عن مشروع الموازنة، هو إحترام

> ■ البنوك التي قد لا تجتاز اختبار مراجعة وتحليل بياناتها المالية ستكون قليلة إن وجدت

المهلة الدستورية لذلك الإعلان، وأن الإعلان جاء من حكومة مهمتها تصريف العاجل من الأمور، بما يعنيه ذلك من إحتمال قيام الحكومة القادمة بمراجعة جوهرية للمشروع وتقديم بديل يوحي بجدية تبني سياسات إصلاح مالي وإقتصادي، ومن المؤكد أن هكذا حكومة لا يفترض أن يسمح لها بالإقتراض.

بيان المركزي حول توزيعات الأرباح

بتاريخ 2020/06/10 صدر بيان إتحاد مصارف الكويت الذي نص على تحذير مسبق حول إحتمال عدم قيام البنوك بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2020، وكان إتحاد مصارف الكويت ينقل تعليمات بنك الكويت المركزي إبان إقرار إجراءات دعم للقطاع المصرفي لحمايته من إنتقال تداعيات أزمة «كوفيد19–» إليه. كان التحذير يومها صحيح ويحكمه منطق وهو أن لجوء البنوك للإفادة من الدعم ومصدره أموال عامة سوف يكون سبب لتحقيقها نتائج مالية أفضل، وتحويل تلك النتائج إلى مساهميها عن طريق التوزيعات النقدية غير جائز وغير عادل لأنها من أموال دعم يملكها كل الناس. ما لم يكن صحيح يومها هو إخراج البيان في مصدره وتوقيته، كان يفترض أن يكون مصدره رسمي ومن بنك الكويت المركزي، وكان يفترض أن يكون توقيته سريعاً قبل تسرب الخبر، وبعد إغلاق البورصة.

وصدر بيان لبنك الكويت المركزي الأسبوع الفائت يسمح للبنوك بتوزيع أرباحاً نقدية عن عام 2020، وهو تسامح مشروط بعدم إستفادة البنك من أموال دعم، ومشروط بسلامة أوضاع البنك المالية. ونعتقد إجتهاداً بأن غالبية البنوك سوف تجتاز شرط عدم الإفادة من أموال دعم بشكل مباشر أو غير مباشر وبدايته كانت إعلان توزيعات كلاً من بنك الكويت الوطني وبنك بوبيان، كما يبدو من محتوى البيان أن هناك شعور بالإطمئنان إلى سلامة الأوضاع المالية لمعظم البنوك. وكما ذكرنا في تقرير سابق لنا، بأن بنك الكويت المركزي، وهو مؤسسة شديدة التحفظ، طالب البنوك بزيادة كبيرة في مخصصاتها، والبيانات المالية لها حتى شهر سبتمبر 2020 تؤكد ارتفاع مصروف المخصصات عن الفترة المماثلة من عام 2019 بنحو 56.4 %. ذلك يعني أن قطاع المصارف المحلي قد راكم مخصصات عالية تكفي لبناء مصدات لمواجهة تطورات الأوضاع إن جاءت غير مواتية، ويبدو أن أسوأ ما في أزمة «كوفيد19–» من زاوية تأثيراتها الاقتصادية على العالم، قد أصبح خلفنا.

والبنوك التي قد لا تجتاز إختبار مراجعة وتحليل بياناتها المالية، سوف تكون قليلة إن وجدت، وهي تلك التي عجزت عن الحفاظ على نمو نشاطها الإئتماني ومؤشراتها المالية عند الحد الأدنى المطلوب رغم خفض المتطلبات الرقابية، أو تلك التي لم تحقق أرباح حتى تقوم بتوزيعها.

وقد يبدو أن هناك تناقض بين بيان إتحاد مصارف الكويت الذي إعتمد على تعليمات بنك الكويت المركزي في يونيو 2020، وبيان 23 يناير 2021 حول إمكانية توزيع أرباح نقدية عن عام 2020، ونحن لا نعتقد بوجود أي تناقض، فالأول مشروط وتحوطي، والثاني لا يلغي الشروط ويتعامل مع واقع الأوضاع وليس إحتمالاتها. ومن المؤكد أن معايير مهنية ومعلنة هي ما سوف يفصل ما بين السماح لبنك وعدم السماح لآخر بتوزيع أرباح، ولكن، الأهم هو أن البيان، ورغم الظروف المحلية الصعبة، يؤكد سلامة أوضاع كل القطاع المصرفي.

أهم الملكيات العامة في «بورصة الكويت» 2020

كان أداء بورصة الكويت في عام 2020 متراجعا على مستوى الإقليم، ومتراجعا أيضا على مستوى بورصات العالم، ونشر «مركز الجمان» تفاصيل ملكيات معلنة لعدد من المؤسسات العامة، وقمنا بإحتساب أثر الأداء السلبي للبورصة على محافظ أهم أربع من المؤسسات العامة في حدود المعلن عن ملكياتها، وتراجعات القيمة تحكمها حركة الأسعار وحركة نسبة الملكية.

وأكبر قيمة للملكيات المعلنة كانت لـ «الهيئة العامة للإستثمار» التي ارتفع عدد ملكياتها إلى 9 شركات مدرجة في نهاية عام 2020 مقارنة بـ 8 شركات في نهاية عام 2019 بإضافة شركة «شمال الزور الأولى للطاقة والمياه» التي أصبحت مدرجة في البورصة، وتراجعت قيمة ملكياتها في تلك الشركات من نحو 2.260 مليار دينار كويتي، إلى نحو 2.147 مليار دينار كويتي مع إقفالات نهاية عام 2020، أي حققت تراجعا في قيمة إستثماراتها بنسبة 5 % وبحدود 113 مليون دينار كويتي أي أقل من نسبة تراجع مؤشر البورصة العام. ساهم سهم «بيتك» بأعلى تراجع وبنحو 110.1 مليون دينار كويتي من التراجع في تلك القيمة، وساهمت «الشركة الكويتية للإستثمار» بثاني أعلى تراجع وبنحو 12.2 مليون دينار كويتي من تلك القيمة، وساهم «بنك وربة» بثالث أعلى تراجع بنحو 11.3 مليون دينار كويتي من تراجع القيمة، بينما ساهمت شركة «زين» بنحو 7.2 مليون دينار كويتي من ارتفاع تلك القيمة، وساهمت 5 شركات من أصل الـ 9 شركات بخسائر في القيمة بنحو 137.4 مليون دينار كويتي.

ولم تكن مساهمة «المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية» في قيمة إستثماراتها في بورصة الكويت بعيدة عن حجم مساهمة «الهيئة العامة للإستثمار»، ولكن انتشارها أوسع وشملت 33 شركة. وكانت قيمة إستثمارات المؤسسة في نهاية عام 2019 بحدود 2.055 مليار دينار كويتي، وحققت تراجع في القيمة الرأسمالية بنسبة 14.4 % أي أعلى من تراجع المؤشر العام، وبلغت قيمة إستثماراتها في نهاية عام 2020 نحو 1.759 مليار دينار كويتي منخفضة بنحو 296 مليون دينار كويتي. وفي خلاصة، تراجعت أسعار 25 شركة ضمن محفظتها، بينما ارتفعت أسعار 5 شركات، إضافة إلى دخول إستثمار معلن في 4 شركات جديدة خلال عام 2020، وخروج شركة واحدة من استثمارات المحفظة. أكبر تراجع في القيمة ضمن محفظتها حققه «البنك الأهلي المتحد – البحرين» وكان بحدود 122 مليون دينار كويتي، تلاه «بنك الكويت الوطني» بإنخفاض بحدود 61.7 مليون دينار كويتي، ثم انخفاض «بيتك» بنحو 54.3 مليون دينار كويتي.

ثالث المساهمات المؤثرة للمؤسسات العامة كانت «للهيئة العامة لشئون القصر»، وبلغت قيمة مساهماتها المعلنة في ثلاث شركات في نهاية عام 2019 نحو 604 مليون دينار كويتي، وبلغت مع نهاية عام 2020 نحو 555 مليون دينار كويتي بخسائر بحدود 8.1 %. حقق الإستثمار في «بيتك» انخفاضا في القيمة الرأسمالية بنحو 47.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.1 %.

رابع المساهمات لـ «الأمانة العامة للأوقاف»، ولديها مساهمتان معلنتان فقط، واحدة منهما رئيسية، وبلغت قيمة إستثماريها في نهاية عام 2019 نحو 420 مليون دينار كويتي، وبلغت في نهاية عام 2020 نحو 385 مليون دينار كويتي محققة تراجعاً بحدود 8.3 % وتراجعاً في القيمة الرأسمالية بحدود 35 مليون دينار كويتي، ضمنها نحو 33.4 مليون دينار كويتي مصدرها «بيت التمويل الكويتي».

ذلك يعني أن صافي الإنخفاضات في قيمة إستثمارات الجهات الأربع في أسهم الشركات المدرجة في «بورصة الكويت» بلغ نحو 493 مليون دينار كويتي، ونحو 87 % من ذلك الإنخفاض في القيمة مصدره ثلاث شركات، هي «بيتك» و«الأهلي المتحد–البحرين» و«الوطني».

تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة

تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية نهاية شهر ديسمبر 2020 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2021/2020 بلغت نحو 6.906 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 92.1 % من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 7.503 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2020/12/31 نحو 5.864 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 104.2 % من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 5.628 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 84.9 % من جملة الإيرادات المحصلة. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 37.8 دولار أمريكي للشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية 2021/2020. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.042 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 115.780 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.874 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 484.978 مليون دينار كويتي عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21.555 مليار دينار كويتي، وصرف فعلياً –طبقاً للنشرة– حتى 2020/12/31 نحو 10.194 مليار دينار كويتي وتم الإلتزام بنحو 2.109 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات –الفعلية وما في حكمها– نحو 12.303 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1.367 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر التاسع من السنة المالية الحالية قد سجلت عجزاً بلغ نحو 5.397 مليار دينار كويتي، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، علماً بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيراً مع نهاية السنة المالية. وحجم العجز مع نهاية السنة المالية يعتمد أساساً على معدل أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور الثلاث المتبقية، والأسعار حالياً فوق مستوى الـ 50 دولار أمريكي للبرميل.

ولو إفترضنا أن معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور الثلاث الباقية من السنة المالية الحالية (يناير–مارس) سوف يستقر حول 52 دولار أمريكي للبرميل، فسوف يرتفع بمعدل سعر برميل النفط الكويتي لكامل السنة المالية الجارية إلى نحو 41.4 دولار أمريكي. وعليه، سوف يبلغ مجمل الإيرادات النفطية لكامل السنة المالية نحو 8.4 مليار دينار كويتي، ومع إضافة الإيرادات غير النفطية المقدرة بنحو 1.9 مليار دينار كويتي، سوف تبلغ جملة الإيرادات نحو 10.3 مليار دينار كويتي. ومع افتراض عدم تحقيق وفر بمجمل المقدر في الموازنة للمصروفات العامة، نقدر لرقم العجز المالي أن يبلغ نحو 11.3 مليار دينار كويتي، أو نحو 27.6 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي عن عام 2019، وأعلى قليلاً للحجم المتوقع للناتج عن عام 2020.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 510.8 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 7 نقاط ونسبته 1.4 % عن إقفال الأسبوع الماضي، ومرتفعاً بنحو 23.6 نقطة أي ما يعادل 4.8 % عن إقفال نهاية عام 2020.

> ■ «الهيئة العامة للاستثمار» ارتفع عدد ملكياتها بالبورصة إلى 9 شركات مدرجة في 2020 مقارنة بـ 8 في 2019

عجز الموازنة المحتمل للسنة المالية الجديدة 12.119 مليار دينار

> ■ جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر التاسع من السنة المالية الحالية بلغت 6.906 مليارات دينار

	[illegible]	يوم الخميس ٢٨/٠١/٢٠٢١	يوم الخميس ٢١/٠١/٢٠٢١	التغير %	٢٠٢٠	التغير %
١	بنك الكويت الوطني	٦٠٣,١	٥٩٠,٣	٢,٢	٥٧٩,٧	٤,٠
٢	بنك الخليج	١٧٨,٨	١٧٦,٣	١,٤	١٧٨,٠	٠,٤
٣	البنك التجاري الكويتي	٥١٧,٠	٥٢٦,٣	(١,٨)	٥١٦,٠	٠,٢
٤	البنك الأهلي الكويتي	١٣٧,٥	١٣٦,٢	١,٠	١٣٦,٨	٠,٥
٥	بنك الكويت الدولي	٢٣٩,٠	٢٣٩,٠	٠,٠	٢٣٦,٧	١,٠
٦	البنك الأهلي المتحد	٣٣٢,٤	٣٢٣,٦	٢,٧	٣١٨,١	٤,٥
٧	بنك برقان	٢٣٥,٤	٢٢٧,٧	٣,٤	٢٢٧,٧	٣,٤
٨	بيت التمويل الكويتي	٢,٤١٢,٢	٢,٣٦٩,٢	١,٨	٢,٢٧٦,١	٦,٠
	قطاع البنوك	٥٨٩,٠	٥٧٨,٩	١,٨	٥٦٥,٩	٤,١
٩	شركة التسهيلات التجارية	١٢٨,٥	١٢٩,٢	(٠,٥)	١٣٧,١	(٦,٣)
١٠	شركة الاستشارات المالية الدولية	٢٥٥,٨	٢٢٦,٤	١٣,٠	١٧٩,٦	٤٢,٤
١١	شركة الاستثمارات الوطنية	١٨٥,٠	١٧٤,٩	٥,٨	١٦٩,٩	٨,٩
١٢	شركة مشاريع الكويت القابضة	٤٣١,٦	٤٢١,٩	٢,٣	٤١٦,٧	٣,٦
١٣	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	٥٩,٣	٥٩,٣	٠,٠	٦٦,٣	(١٠,٦)
	قطاع الاستثمار	١٤٧,٠	١٤٠,٢	٣,٩	١٨٨,٤	١,٣
١٤	شركة الكويت للتأمين	٨٨,٠	٨٩,٣	(١,٥)	٨٤,٩	٣,٧
١٥	مجموعة الخليج للتأمين	٥٢٠,٣	٥١٥,٤	١,٠	٤٩٥,١	٥,١
١٦	الشركة الأهلية للتأمين	١٨٢,٩	١٨٢,٩	٠,٠	١٨٥,٣	(١,٣)
١٧	شركة وربة للتأمين	٧٩,٩	٧٥,٣	٦,١	٧٠,٥	١٣,٣
	قطاع التأمين	١٨٤,٨	١٨٤,٣	٠,٣	١٧٨,٨	٣,٤
١٨	شركة عقارات الكويت	٢١٥,٥	٢٢١,٢	(٢,٦)	٢٠٦,١	٤,٦
١٩	شركة العقارات المتحدة	١٠٤,٠	١٠٤,٠	٠,٠	٩٥,٩	٨,٤
٢٠	الشركة الوطنية العقارية	٢٧١,٠	٢٦١,٠	٣,٨	٢١٩,٧	٢٣,٤
٢١	شركة الصالحية العقارية	٢,١٤٠,١	٢,١٩٦,٦	(٢,٦)	٢,٠٣١,٠	٥,٤
	القطاع العقاري	٢٥١,٧	٢٥٣,٦	(٠,٧)	٢٢٩,٤	٩,٥
٢٢	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	١٧٠,٦	١٦٦,٢	٢,٦	١٥٧,٢	٨,٥
٢٣	شركة أسمنت الكويت	٢٥٨,٨	٢٦٢,٨	(١,٦)	٢٤٨,٢	٣,٠
٢٤	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	٣٠٧,٠	٣٠٧,٠	٠,٠	٣٠١,٨	١,٧
	القطاع الصناعي	١٨٩,٠	١٨٧,٩	٠,٦	١٨١,٠	٤,٤
٢٥	شركة السينما الكويتية الوطنية	٤٩٤,٦	٤٧٤,٦	٤,٢	٤٧٠,٨	٥,١
٢٦	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	٤,٤٢٠,٨	٤,٤٢٠,٨	٠,٠	٣,٩٩٠,٠	١٠,٨
٢٧	شركة الاتصالات المتنقلة	١,٢٣٧,٣	١,٢٣١,٠	٠,٥	١,١٥٣,٠	٧,٣
٢٨	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	٢١,٤	٢١,٤	٠,٠	٢٠,٦	٣,٩
	قطاع الخدمات	١,٥٤١,٨	١,٥٣٦,٢	٠,٤	١,٤١٩,٢	٨,٩
٢٩	شركة نقل وتجارة المواشي	١٦٩,٢	١٦٣,٣	٣,٦	١٤٦,٧	١٥,٣
٣٠	شركة دانة الصفاة الغذائية	١٠,٨	١٠,٨	٠,٠	١٠,٨	٠,٠
	قطاع الأغذية	١٥٥,٩	١٥٤,٤	٠,٣	١٥٠,٤	٣,٦
٣١	شركة الشارقة للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	١٩٤,١	٢١١,٦	(٨,٣)	١٧٥,٨	١٠,٤
٣٢	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	٥٤٤,٥	٥٣٦,٢	٢,٥	٥٥١,٨	(١,٣)
	الشركات غير الكويتية	١٤٨,٢	١٤٩,٨	(١,١)	١٤٦,٢	١,٤
	مؤشر الشال	٥١٠,٨	٥٠٣,٨	١,٤	٤٨٧,٢	٤,٨

جدول مؤشر الشال لـ 32 شركة مدرجة في البورصة

شركة ميرج كابيتال القابضة ش م ك قابضة
(تحت التصفية)

اعلان تصفية اختيارية وتعيين مصفي

عملاً بأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وبناء على قرار الجمعية العمومية غير العادية للشركة المنعقدة في 2020/11/22 بنسبة حضور 100 % حيث قررت اتخاذ قرار بتصفية الشركة تصفية اختيارية وعينت الجمعية السيد/ احمد توفيق الرشيد مصفياً للشركة.

وبهذا الصدد يعلن المصفي انه يتوجب على جميع السادة دائني الشركة التقدم بمطالباتهم المستحقة على الشركة مصحوبة بالمستندات الرسمية المؤيدة لتلك المديونيات خلال فترة اقصاها 30 يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان وذلك بمقر المصفي الكائن بمنطقة المسيلة - قطعة 7 - شارع 10 - فيلا رقم 11 ت 22270017